اسم المصدر: الاقتصادية
التاريـــخ: 11-04-2009 رقم العـدد: 5661 رقم الصفحة: 24 مسلسـل: 106 رقم القصاصة: 1

أكد أن النائب الثاني نموذج مشرف للمسؤول المحب لوطنه.. الجريسي لـ«الاقتصادية»:

تعيين الأمير نايف قرار حكيم يصب في مصلحة الوطن والمواطن

أشاد عبد الرحمن بن علي الجريسي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في الرياض، بالأمر الملكي الكريم القاضي بتعيين الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية نائبا ثانيا لرئيس مجلس الوزراء، وقال إنه يمثل تجسيداً لثقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز. حفظه الله. في الأمير نايف، وتصب في مصلحة الوطن ودعم مسيرته في النهوض والتقدم الحضاري، وتناول الجريسي في حديث مطول مع "الاقتصادية" نتائج قمة العشرين في لندن التي شارك فيها خادم الحرمين الشريفين، ووضعت أسساً متينة لتخليص العالم من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية الخانقة، مشيداً بالدور الفاعل الذي لعبه خادم الحرمين الشريفين والذي وصفه بصوت الحكمة والحنكة خلال المؤتمر، وقضايا أخرى كثيرة تناولها الجريسي. فإلى الحوار:

خادم الحرمين الشريفين مثل صوت الحكمة والحنكة في قمة لندن

الوفورات المالية ستمكن المملكة من الوفاء بمتطلبات شعبها ومواصلة مشاريع التنمية

الأمير نايف في استقبال رجال الأعمال لتهنئته بمناسبة تعيينه نائبا ثانيا لرئيس مجلس الوزراء.

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريخ: 11-04-2009 رقم العدد: 5661 رقم الصفحة: 24 مسلسل: 106 رقم القصاصة: 2

كان للأمر الملكي الكريم الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز . حفظه الله . القاضي بتعيين الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية نائبا ثانيا لرئيس مجلس الوزراء، صداه الطيب لدى كافة أبناء الشعب السعودي، الذين استبشروا خيراً بهذا الأمر الذي يمكن الوطن من أكبر استفادة من طاقات وخبرات الأمير نايف.. كيف ترون الأمر؟

لا شك أن هذا الأمر الملكي الكريم القاضي بتعيين الأمير نايف نائباً ثانياً، يمثل تجسيداً لثقة خادم الحرمين الشريفين . حفظه الله . في الأمير نايف، وهي ثقة مستحقة، فلقد أثبت عبر رحلة عطاء طويلة في حب وخدمة الوطن أنه رجل دولة محنك، ومؤهل لحمل المزيد من أجل الوطن، وليكون بعد الله سبحانه عوناً وسنداً لأخيه خادم الحرمين الشريفين . حفظه الله . وأخيه الأمير سلطان بن عبدالعزيزولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، حفظه الله.

ولقد قدم الأمير نايف نموذجاً رائعاً ومشرفاً في خدمة الوطن والذود عن أمنه وأمانه والنهوض به، كي يتقدم إلى ما وصل إليه من عزة وتطور حضاري عبر مسيرة طويلة من العطاء والتفاني من أجل الوطن، استمرت لمدة تزيد على 34 عاماً معتلياً مقعد رجل الأمن الأول في المملكة، حيث يشغل منصب وزير الداخلية منذ عام 1395هـ ومتصدياً لقضايا تعزيز سياج أمن الوطن والسهر على سلامته ضد كل العابثين بمقدرات وأمن المملكة، وقبل أن يتولى وزارة الداخلية خدم الوطن 24 عاماً أخرى.

وتولى الأمير نايف مسؤوليات جسام وتسلم ملفات كبيرة وشائكة سياسية وأمنية وإعلامية وإنسانية داخلية وخارجية، فعالجها جميعاً بكل الحنكة والحكمة وبسمات رجال الدولة ذوي الرؤية الثاقبة الواعية المتبصرة، ولعل الدور الريادي الذي يضطلع به بجداره وقدرة فائقة، دور المسؤول الأمني الأول والذي فوت كثيرا من الأعمال الإجرامية التي استهدفت سلامة وأمن الوطن، وأفشل مخططات فئات مارقة ضالة، تحالفت مع العابثين بأمن الوطن الذي قدم إليهم وأعطاهم كل ما هم فيه من خير، لكن الله أحبط مؤامراتهم، ووفق الأمير نايف لصياغة استراتيجيات أمنية وخطط محكمة كشفت مخططات المارقين، ووضعتهم في شباك رجال الأمن وخرجت المملكة صحيحة سليمة منتصرة على الأحقاد والأعداء من غير شك، فإننا جميعاً كمواطنين نستبشر بهذا الأمر الملكي الكريم ونستشعر بمزيد من الأمن والأمان، إنه أمر في خدمة الوطن وسلامة أبنائه ومن أجل غد أفضل ومشرق بإذن الله.

النتائج التي تمخضت عنها قمة العشرين في لندن والتي شارك فيها خادم الحرمين الشريفين، كيف تقيمونها؟ وما المدى الذي يعول عليها فيه للخروج من الأزمة المالية العالمية؟

في تقديري أن القمة نجحت في بلورة رؤية استراتيجية وآلية فعالة لمعالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية المدوية، التي تعد أسوأ أزمة يواجهها الاقتصاد العالمي منذ ثلاثينيات القرن الميلادي الماضي، وأرى أن القرارات الصادرة عن القمة ترسي أساساً جديداً للاقتصاد العالمي على قواعد سليمة وواضحة تكفل ضمان عدم تعرض الاقتصاد العالمي لمثل هذه الأزمات العاصفة، وتعتمد مبادئ الشفافية في إدارة النظام المالي والائتماني العالمي، والعمل على تنشيط حركة الاقتصاد، واستعادة النمو الاقتصادي، ووقف انهيارات أسواق المال والمؤسسات المصرفية والسعي لخلق وظائف جديدة في الدول الكبرى والنامية، التي تعرضت لهزات عميقة أفقدت الملايين وظائفهم، إضافة للسعي إلى تنشيط حركة التجارة العالمية واستعادة وتيرتها ولو بصورة تدريجية.

لكن ينبغي أن يدرك الجميع أن آثار الأزمة الحادة، لن تنتهي سريعاً بل إن تطبيق أجندة الحل سوف يستغرق وقتاً طويلاً قد يستمر حتى نهاية العام المقبل (2010م)، ومن هنا فنحن نتوقع أن تنجح السياسات والقرارات التي اتخذتها قمة العشرين في إعادة قطار الاقتصاد العالمي الجانح إلى مساره، وحرصت القمة بالتوازي مع جهود إنقاذ الاقتصاد العالمي إلى صياغة أنظمة جديدة للإصلاح المالي والاقتصادي وتحسين مستويات الشفافية في إدارة أعمال البنوك والمؤسسات المالية والائتمانية وتشديد الرقابة على مؤسسات التصنيف العالمي ومدققي الحسابات والمراجعة، وتلافي عمليات التحايل والأعمال الائتمانية التي بلغت من الفساد حد الفوضى، ودعونا ننتظر تطبيق هذه السياسات الجديدة.

كيف ترون مشاركة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين في قمة لندن لمجموعة العشرين التي تأتي بعد مشاركتها الأولى في قمة واشنطن؟

لا شك أن مشاركة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز. حفظه الله . في قمة العشرين في لندن، كانت فاعلة وتجسد الثقل الذي تمثله المملكة وقيادتها في تنظيم الأوضاع الاقتصادية العالمية، باعتبارها أكبر قوة نفطية في العالم من حيث الإنتاج والتصدير والاحتياط، فضلا عن دورها المؤثر والقيادي داخل منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" للعمل على ضمان الاستقرار في السوق العالمية وضمان توافر الإمدادات.

وتمثل المملكة كذلك قوة اقتصادية بارزة ومؤثرة في الاقتصاد العالمي، وتقدم

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريخ: 11-04-2009 رقم العدد: 5661 رقم الصفحة: 24 مسلسل: 106 رقم القصاصة: 3

مساعدات مالية وقروضاً ميسرة لعدد من الدول، سواء من خلال اتفاقات ثنائية مباشرة أو من خلال مساهمتها الضخمة في أموال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولأن المملكة تمثل صوتا للدول النامية فإنها تحمل مسؤولية كبيرة للتعبير عن هذه الدول داخل مؤسسة مجموعة العشرين التي تعد أكبر الاقتصاديات في عالم اليوم.

وقد عبر خادم الحرمين الشريفين خلال القمة عن مواقف واضحة تصب في مصلحة حل الأزمة، كما جسدت استضعار المملكة لدورها الحقيقي ومسؤولياتها، بل ومصلحتها في دفع وتعزيز جهود الدول الصناعية وذات الاقتصاديات الكبرى من أجل الإسراع بوتيرة الإصلاح المالي والاقتصادي في العالم، ومعالجة الخلل الذي أصاب المعاملات البنكية والائتمانية، وكان السبب الرئيسي والمباشر لاندلاع الأزمة المالية الحادة التي يكتوي الاقتصاد العالمي بنيرانها الآن، ولهذا فإننا رأينا في خادم الحرمين الشريفين صوت الحكمة والاتزان والشفافية داخل القمة.

كما عبر خادم الحرمين الشريفين بوضوح في هذه القمة مثلما عبر في قمة واشنطن عن ضرورة صياغة نظام مالي عالمي جديد يستند إلى مبادئ راسخة للرقابة والشفافية وإصلاح نظم الإدارة في المؤسسات المالية، بما يضمن عدم تكرار انهيارات المؤسسات المالية الكبرى كالذي حدث في أمريكا وبعض الدول الأوربية، ولضمان عدم اندلاع أزمات مالية مماثلة في المستقبل بإذن الله.

كما كرر خادم الحرمين الشريفين دعوة المملكة لتقوية الدور الرقابي لصندوق النقد الدولي على اقتصاديات الدول المتقدمة، وإعطاء الأولوية لتحسين المعايير الإشرافية والرقابية على المؤسسات المالية في هذه الدول، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات الجماعية الفعالة والصارمة لإعادة الثقة للأسواق واستقرارها وتقليص مخاطر حدوث تداعيات أكثر حدة، وهو ما يتطلب إعادة النظر في النظم المالية السائدة التي تحكم العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وهي أسس تختلف كثيراً عما يعيش العالم الآن في القرن الواحد والعشرين.

ولعلي أشير في خضم هذه الأزمة أن المملكة حرصت على الالتزام بأنظمة مالية صحيحة وسليمة بعيدة عن التلاعب والتحايل التي جرت بصورة تتجاوز كل الحدود في كثير من الدول. وخصوصا في أمريكا وبعض الدول الأوربية. كما حرصت المملكة على التمسك بأنظمة رقابة مالية صارمة حالت دون عمليات الانهيار التي تشهدها عدد من المؤسسات المالية الأمريكية والأوربية.

كما أن الوفورات المالية التي تمكنت المملكة من تحقيقها نتيجة ما وهبها الله من ثروة بترولية كبرى أعانتها على مواجهة الأزمة الحادة التي تعيشها الاقتصاديات العالمية، كما ستمكنها بإذن الله من الوفاء بمتطلبات شعبها بل ومواصلة مشاريع التنمية وبناء المرافق والخدمات الضرورية لمصلحة رفاهية الشعب السعودي للسنوات الخمس القادمة وعلى الرغم من الانهيار الذي تشهده أسعار البترول في الأسواق حالياً، لكننا نثق أن الأزمة لن تطول لأكثر من عام 2010م، وستعود عجلة الاقتصاد العالمي للدوران.

تتواصل غرفة الرياض مع الجهات الرسمية في كثير من الموضوعات التي لها علاقة بالقطاع الخاص كيف تقيمون هذه العلاقة؟

العلاقة أعتقد أنها في أحسن حالاتها ونحن كغرفة والجهات الرسمية نعمل في إطار صالح الوطن. ونحن نعتز كثيرا بالعلاقة المتميزة التي تربط الغرفة بكثير من الوزارات والهيئات ونحن سعداء أيضا عندما نلتقي أصحاب المعالي الوزراء بشكل مستمر ونطرح رؤيتنا ونجد منهم كل اهتمام. ونحن كقطاع أعمال حريصون على تعزيز هذه العلاقة. ولعل من شواهد هذه العلاقة المتميزة تكريم أعضاء اللجان السابقين في دورة مجلس الإدارة الرابعة عشر وهذا التكريم تم من عدد من الوزراء والمسؤولين وهذا نموذج مشرق للعلاقة التي نسعى من خلالها لكل ما فيه رفعة هذا الوطن.

بدأت الغرفة في مرحلة التشغيل لمركز معارض الرياض . كيف ترون بداية هذه المرحلة المهمة من المشروع؟

بفضل الله البداية كانت موفقة وهناك إقبال كبير على إقامة المعارض في هذا المركز الذي يمثل تحفة معمارية تضاف لمعالم مدينة الرياض والذي تم إنشاؤه وتجهيزه على أعلى مستوى من حيث التصميم والتجهيز والخدمات التي توافرت له. بصورة تجعله يضاهي أرقى المراكز العالمية، وهو يأتي مليبا لمتطلبات التنمية الاقتصادية ويشجع على استقطاب وإقامة المعارض والمؤتمرات.

ولاشك أنه حينما نتحدث عن هذا المشروع العملاق فإنه من الوفاء أن نشيد بدعم الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض لمركز المعارض، حيث أولاه سموه كل اهتمامه وتشجيعه منذ كان فكرة وحتى تم إنجازه بحول الله، وظل يتابع شخصيا سير أعماله والخطوات التي بلغها في مراحل إنشائه حتى اكتمل إنشاؤه، ولا غرابة في ذلك فقطاع الأعمال في الرياض اعتاد أن ينال كل الدعم والتشجيع من لدن سموه الكريم بما يصب في صالح دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز النهضة الحضارية في مجتمع الرياض، والشكر موصول للأمير سطام بن عبد العزيز وأمين منطقة الرياض الأمير الدكتور محمد بن عياف اللذين كان لدعمهما الأثر الكبير في تسهيل إجراءات المشروع وإنجازه على أتم وجه.